

الجواب الأول: (08 نقطة)

- قناة التجارة.
- قناة المعلومات المالية
- قناة عسر السيولة
- القناة السياسية

الجواب الثاني: (12 نقطة)

- ليس في إمكان النظرية حساب حد تكافؤ القوى الشرائية عن طريق قسمة مستويات الأسعار في أحد البلدين على مستويات الأسعار في البلد الآخر، ويرجع ذلك إلى أن بعض السلع التي تنتجها الدول وتدخل في الحساب عند تركيب الأرقام القياسية لا تدخل في نطاق التبادل الخارجي، وكذلك يوحد عدد من السلع الداخلة في نطاق التجارة الخارجية في تناقص مستمر بسبب انتشار الاكتفاء الذاتي والتكتلات الاقتصادية والقيود المفروضة على التبادل الخارجي.
- يتوقف تصدير السلع أو استيرادها على القوة الشرائية للعملة داخل بلدها بالقياس إلى القوى الشرائية في الداخل للعملة الأخرى، وكذلك على نفقات النقل وعلى القيود التي تفرضها الدول على التجارة الخارجية فقد ينخفض سعر السلعة في الجزائر مثلا عنه في المغرب نظرا لزيادة نفقات النقل والرسوم الجمركية التي تفرضها المغرب، ولذلك لا يكون لمستوى الأسعار الداخلية في هذه الحالة من أثر في تحديد سعر الصرف الذي يتحقق التوازن بمقتضاه .
- لا تعطي نظرية تعادل القوة الشرائية أهمية لتحويلات الفوائد والأرباح وانتقال رؤوس الأموال إلا في أضيق الحدود
- تفترض هذه النظرية أن التغيير في سعر الصرف يكون ناجما فقط عن التغيير في القوة الشرائية للنقود، أما التغيير في أذواق المستهلكين وظهور سلع بديلة فليس له اعتبار في تحديد سعر الصرف .
- اختلافات أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتمدة، أسعار الاستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات .
- إن هذه النظرية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات .
- وجود بعض الخدمات لا تدخل ضمن التجارة الدولية لعدة أسباب وبالتالي عدم وجود وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين أسعارها.